الأمم المتحدة S/2010/213

مجلس الأمن

Distr.: General
28 April 2010
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ (ج) من قرار مجلس الأمن ١٨٨١ (٢٠٠٩) الذي طلب المجلس إليّ بموجبه أن أقدِّم إليه تقريرا كل ٩٠ يوما عن التقدم المحرز في تنفيذ ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جميع أنحاء دارفور، وعن العملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية، ومدى وفاء جميع الأطراف بالتزاماتها الدولية. ويغطي التقرير الفترة من ١ شباط/فبراير ٢٠١٠ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويقيّم التقرير أيضا، كما هو مطلوب، التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير إزاء النقاط المرجعية التي عرضتها على مجلس الأمن في تقريري المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (S/2009/592).

ثانيا – التطورات السياسية

٢ – شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من التطورات الإيجابية في عملية السلام في دارفور. ففي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وُقِّع في الدوحة اتفاق إطاري لحل النزاع في دارفور بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة. وكان قد جرى التفاوض بشأن الاتفاق والتوقيع عليه بالأحرف الأولى في إنجمينا في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٠، تحت رعاية الرئيس التشادي إدريس دبي إتنو. وحضر حفل التوقيع رؤساء السودان وتشاد وإريتريا وأمير قطر. ويتضمن الاتفاق، الذي يستند إلى اتفاق النوايا الحسنة بين حركة العدل والمساواة وحكومة السودان المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الإعلان عن الوقف الفوري لإطلاق النار، والالتزام بإطلاق سراح أسرى الحرب، والتعهد بالتفاوض على اتفاق سلام نهائي بحلول ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي أعقاب التوقيع على الاتفاق، قامت حكومة السودان على الفور بإطلاق سراح ٥٧ أسير حرب من حركة العدل والمساواة. ورغم عدم توصل

الرجاء إعادة الاستعمال

الأطراف إلى اتفاق بشأن بروتوكول لتنفيذ وقف إطلاق النار أو اتفاق نهائي بحلول الموعد النهائي المحدد بـ ١٥ آذار/مارس، فإن وقف إطلاق النار بين الحركة والحكومة يجري التقيد به إلى حد كبير.

٣ - واتخذت في المفاوضات أيضا خطوات هامة بغية توحيد الحركات المسلحة. ففي ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، أعلن عن إنشاء حركة التحرير والعدالة، التي أدمجت أعضاء من جيش تحرير السودان - القوى الثورية (مجموعة طرابلس) وجزءا من مجموعة خريطة الطريق (مجموعة أديس أبابا) في حركة جديدة واحدة تحت قيادة الدكتور التيجاني السيسي محمد أتيم. وشرعت حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة على الفور في إجراء مفاوضات ووقّعتا في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ على الاتفاق الإطاري في الدوحة لحل النزاع في دارفور. ويعتزم فريق الوساطة إدارة المفاوضات مع حركة العدل والمساواة وحركة التحرير والعدالة على نحو متواز في المرحلة الأولى، ومن ثم دمج مجموعتي المفاوضات بهدف التوصل إلى تسوية نهائية.

٤ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، نظم فريق الوساطة سلسلة من حلقات العمل في مجال بناء القدرات لفائدة الحركات المسلحة من أجل تعزيز تجانسها، فضلا عن قدرتها واستعدادها للانخراط في مفاوضات مباشرة مع الحكومة. وقد وفرت العملية المختلطة خبراء، بما في ذلك خبراء في مجال ترتيبات وقف إطلاق النار، من أجل دعم جهود الوساطة. ويسر فريق الوساطة والعملية المختلطة عقد حلقة عمل مع حركة التحرير والعدالة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٠ عن تنفيذ وقف إطلاق النار من أجل تسهيل التعاون بين حركة التحرير والعدالة والعملية المختلطة وتعزيز رسوخ اتفاقات وقف إطلاق النار.

٥ - وتواصل إجراء مفاوضات متوازية بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة بشأن اتفاق مفصل لوقف إطلاق النار، وبين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة وبشأن الترتيبات الأمنية المحددة إلى ما قبل يومين من الانتخابات، ومن المتوقع أن تستأنف في أيار/مايو ٢٠١٠ مع تسلم الحكومة المنتخبة حديثا لمهامها.

٦ - وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه عملية السلام، بما في ذلك استمرار انعدام الأمن، والمزاعم بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار، والافتقار إلى التجانس بين الحركات المسلحة، ورفض عبد الواحد للمشاركة، والتقدم المحدود نحو وضع ترتيبات لوقف إطلاق النار واتفاق شامل.

٧ - وفي سياق عملية السلام، شرع فريق الوساطة، بالتعاون مع العملية المختلطة، في إجراء سلسلة من المشاورات مع المجتمع المدني سعت إلى الاستفادة من النتائج التي توصل إليها المؤتمر الأول للمجتمع المدني في دارفور الذي عقد في الدوحة في ١٨ تشرين الثاني/

نوفمبر ٢٠٠٩. وقد رمت هذه المشاورات إلى إدراج آراء المجتمعات المحلية المتنوعة في دارفور ومصالحها في أي مفاوضات مقبلة.

٨ - وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٠، نظمت العملية المختلطة ٣٢ ندوة ولقاء جماهيريا في جميع أنحاء دارفور لنشر إعلان المجتمع المدني بشأن دارفور الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في الدوحة وحشد الدعم له بين السكان. ورغم أن بعض مجموعات المشردين داخليا، خاصة من مخيمات موجودة في غرب وجنوب دارفور، رفضت المشاركة في المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شارك عدد منها في الجولة الأخيرة من المشاورات.

٩ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري توسيع نطاق المشاورات مع المجتمع المدني لتشمل جماعات الرحل ونقابات العمال، فضلا عن مجتمعات الشتات وجماعات اللاجئين التي تعيش في تشاد. وشملت المشاورات التحضيرية التي اتخذت شكل حلقات عمل ومنتديات عامة ٢٩ تجمعا سكنيا في ولايات دارفور الثلاث وتضمنت ما مجموعه ٥٣٧ ٤ مشاركا، بلغت نسبة النساء ٣٠ في المائة منهم. وأجريت أربع جولات مشاورات مع النساء حصريا بشأن العدالة والمصالحة والتعويض؛ والأرض والأمن، وتقاسم السلطة؛ والترتيبات الدستورية. وتقوم العملية المختلطة وفريق الوساطة بتوحيد التوصيات التي قدمها المجتمع المدني في هذه المشاورات في وثيقة ختامية. وفي سبيل المضي قدما، تخطط الوساطة للدعوة إلى مؤتمر ثان للمجتمع المدني سيعقد في الدوحة بعد الانتخابات الوطنية.

١٠ - وحدث عدد من التطورات الإيجابية في سياق تطبيع العلاقات بين السودان وتشاد، بما في ذلك اتفاق أبرم في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ وزيارة قام بها الرئيس دبي إلى الخرطوم في ٨ و ٩ شباط/فبراير تعهد زعيما البلدين خلالها بتجديد الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. وتشكل الزيارة، وهي الأولى منذ عام ٢٠٠٤، إضافة إلى ما تلاها من تعيين سفير تشادي في الخرطوم، إنجازين ملموسين في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي وخطوة إيجابية نحو تعزيز الأمن في دارفور. وبدأت قوة مشتركة لرصد الحدود تتألف من ١ ٥٠٠ جندي سوداني و ١ ٥٠٠ جندي تشادي بالانتشار في المنطقة الحدودية، ويؤثر التقارب إيجابيا في الوضع الأمني على طول الحدود، حيث لم تسجل العملية المختلطة وقوع حوادث عبر الحدود خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، لا يزال انتقال مجموعات المعارضة المسلحة التشادية من الحدود إلى ولاية شمال دارفور يهدد الأمن في تلك المناطق.

١١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام الممثل الخاص المشترك بإجراء مشاورات مع أطراف النزاع وطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية. اجتمع الممثل الخاص المشترك مع عبد الواحد النور، زعيم حركة جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، في مناسبتين منفصلتين لحثه على إتاحة الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرة حركته، وتسهيل المشاركة في مشاورات المجتمع المدني، ومساعدة العملية المختلطة في استرجاع المعدات التي فقدت خلال كمين في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠؛ وحث عبد الواحد أيضا على الانضمام إلى عملية السلام، مرددا الرسالة التي تلقاها عبد الواحد من كبير الوسطاء المشترك باسوليه.

١٢ - واستضاف الممثل الخاص المشترك معتكفا في كيغالي، في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، اشترك فيه مبعوثون خاصون من كل من الصين، وفرنسا، والاتحاد الروسي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، إضافة إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان، وفريق الوساطة، والفريق القطري للأمم المتحدة. وناقشت المجموعة العلاقة بين السلام والأمن والإنعاش والتنمية في دارفور بهدف تحقيق مزيد من التآزر في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في دارفور، والاستفادة من الزخم الإيجابي الذي نتج عن التطورات الأخيرة في عملية السلام. وخلال المعتكف، أوجز الممثل الخاص المشترك استراتيجية للمضي قدما في تنفيذ ولاية العملية المختلطة، هي: (أ) تحسين الوضع الأمني على أرض الواقع من خلال زيادة قوة البعثة؛ (ب) تقديم الدعم لعمل فريق الوساطة في الدوحة؛ (ج) تقديم الدعم للفريق القطري للأمم المتحدة لضمان تقديم دعم مستمر ومتواصل لأهل دارفور؛ (د) المساهمة في الجهود الجارية لتطبيع العلاقات بين تشاد والسودان.

١٣ - وتعمل العملية المختلطة على كفالة استكمال الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتسوية النزاع في دارفور عن طريق دعم تسوية النزاعات الناشبة على الصعيد المحلي. وفي السنوات الأخيرة فاقم التدهور البيئي، والنمو السكاني وإضعاف للآليات التقليدية لتسوية النزاعات من هذه النزاعات. وتواصل العملية المختلطة رصد وتيسير المبادرات المحلية للمصالحة، ولا سيما في غرب وشمال دارفور، بوسائل تشمل تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى مجلس السلام والمصالحة التابع للسلطة الإقليمية المؤقتة لدارفور، والإدارة الأهلية، ولجان المصالحة التي أُنشئت في إطار نظامي الأجاويد والجودية.

١٤ - وقدمت العملية المختلطة الدعم بوجه خاص إلى الإدارة الأهلية والسلطات المحلية ومجلس السلام والمصالحة في تنظيم ثلاثة اجتماعات واحتفالا بشأن التعايش الاجتماعي المشترك بين قبيلتي البرقد والزغاوة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ في شنقل طوباية، بولاية شمال

دارفور. وقد جمع الاحتفال أكثر من ١ ٠٠٠ شخص من قبيلتي الزغاوة والبرقد وغيرهما من القبائل المنتسبة في تجسيد علني لالتزامهم بالتعايش السلمي. وشكل ذلك تطورا مشجعا، إذ أن الصدامات بين الزغاوة والبرقد شكلت مصدرا لتكرار عدم الاستقرار ونزوح المدنيين منذ حدوث الصدامات في مهاجرية، بولاية جنوب دارفور، في شباط/فبراير ٢٠٠٩.

١٥ - وفي ولاية غرب دارفور، واصلت العملية المختلطة دعم ورصد أنشطة الإدارة الأهلية ولجان السلام التي أُنشئت لحماية اتفاقات المصالحة التي جرى التوصل إليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بين المجتمع المحلي للنازحين في دورتي والمجتمع المحلي للعرب في أم القرى.

العملية الانتخابية

١٦ - فيما يتعلق بفترة الحملات الانتخابية التي انطلقت في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، وبعد بداية بطيئة، شهد تنظيم الحملات الانتخابية في دارفور كثافة تدريجية. وكانت حملة المؤتمر الوطني هي الأكثر بروزا في جميع أنحاء المنطقة. وقد نظم حزب المؤتمر الشعبي والحركة الشعبية لتحرير السودان والمستقلون أيضا حملات نشطة، ولكن أحزابا أخرى زعمت أن سريان قانون الطوارئ لسنة ١٩٩٧ أعاق القيام بحملات نشطة. وقام الرئيس البشير بحملات انتخابية في دارفور في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠، بينما نظم ياسر عرمان، المرشح الرئاسي عن الحركة الشعبية لتحرير السودان في ذلك الحين، العديد من الندوات في كل من الضعين ونيالا والفاشر في آذار/مارس ٢٠١٠.

١٧ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، أعلنت الحركة الشعبية سحب ترشيح ياسر عرمان من السباق للرئاسة وأنها لن تخوض الانتخابات في دارفور، مشيرة إلى أن البيئة الانتخابية لا تحفز على إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وسحب كل من الحزب الشيوعي السوداني وحزب الأمة القومي وحزب الأمة - الإصلاح والتجديد أيضا مرشحيهم من جميع مستويات الانتخابات. وزعمت أحزاب المعارضة بأنها غير راضية عن رد حكومة السودان على مطالبها لإصلاح البيئة الانتخابية وتأجيل الانتخابات. ومع ذلك، وبما أن المهلة الرسمية لانسحاب المرشحين قد انقضت، فقد ظلت أسماء المرشحين الذين أعلنوا انسحابهم باقية في بطاقات الاقتراع وستقوم المفوضية القومية للانتخابات بعد أي أصوات يُدلى بها لصالحهم.

١٨ - وعلى الرغم من عدم ورود تقارير عن وقوع أي حوادث أمنية ذات شأن خلال فترة الحملة الانتخابية، فقد ووجهت مع ذلك تحديات وقيود، بما في ذلك أعمال عنف متفرقة وتقارير عن عمليات ترهيب. وجرى خلال الفترة بين ٥ و ٧ آذار/مارس ٢٠١٠ احتجاز ١٣ من أنصار المعارضة وأفادت التقارير بتعرضهم للضرب من قبل أعضاء في جهاز الأمن والمخابرات الوطني في أرارا، بولاية غرب دارفور. وفي غرب دارفور أيضا، أفادت

التقارير بمصرع سائقين في هجوم شنته عناصر مجهولة على قافلة مكونة من أفراد أمن تابعين لقوات حرس الحدود، يُعتقد أنهم كانوا يقومون بحملة انتخابية لصالح حزب المؤتمر الوطني.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أعربت أحزاب المعارضة عن مخاوف بشأن حدوث مخالفات في عملية الإعداد للانتخابات. وفي ولاية شمال دارفور، زعمت أحزاب المعارضة أن تغيير مواقع العديد من مراكز الاقتراع بناء على مشورة سلطات أمن الدولة كان بدوافع سياسية، كما أنه قد أثر على أنصارهم بشكل غير متناسب. وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في غرب دارفور، أفادت التقارير أن اثنين من أعضاء الحزب الاتحادي الديمقراطي أُلقي القبض عليهما في الجنينة من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني وأُطلق سراحهما في اليوم التالي، بزعم قيامهما بالاحتجاج على المخالفات الانتخابية. وفي غرب دارفور أيضا، رفضت اللجنة العليا للانتخابات في الولاية استخدام أصول العملية المختلطة التي وضعت تحت تصرفها لنقل المواد الانتخابية واستخدمت عوضا عن ذلك طائرات الهليكوبتر العسكرية الحكومية. وأعربت العملية المختلطة عن قلقها إزاء ذلك التطور للسلطات السودانية.

٢٠ - وجرى التصويت في دارفور، باستثناء منطقتي جبل مرة وجبل مون، خلال الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل (بعد أن مددت المفوضية القومية للانتخابات عملية الاقتراع من ثلاثة إلى خمسة أيام في جميع أنحاء البلد). وجرت عملية التصويت في مخيمات المشردين داخليا حيث أقيمت مراكز للاقتراع، على الرغم من عدم مشاركة المشردين داخليا في مخيمات أخرى، بما فيها زالنجي. وأفادت بعض التقارير بحدوث حالات تأخير وتحديات لوجستية، في ظل وجود أمني مكثّف. وأفادت تقارير أيضا، ونفاها جهاز الأمن والمخابرات الوطني، بقيام مسؤولين من الجهاز المذكور بإلقاء القبض على مرشحي المعارضة والتحرش بهم. وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وفي ولاية جنوب دارفور، تفيد التقارير بأن مشردين داخليا من مخيم كلمة تعرضوا للتحرش ومنعوا من السفر إلى نيالا للإدلاء بأصواتهم. وفي ١١ نيسان/أبريل أيضا، أفادت التقارير بأن شيخ منطقة تبارك الله بولاية شمال دارفور قد جرى احتجازه من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني في السديف، حيث زُعم أن ذلك حدث بسبب انتمائه السياسي.

٢١ - وعلى الرغم من توقيع الحكومة وحركة العدل والمساواة على اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠، فقد أبلغ قادة الحركة في جبل مون في غرب دارفور العملية المختلطة بأنهم لن يسمحوا بالقيام بأي أنشطة انتخابية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم وحذروا العملية المختلطة من مغبة التحرك داخل هذه المناطق أثناء الانتخابات أو مساعدة الحكومة على نقل المواد الانتخابية. وأكدت المفوضية القومية للانتخابات أن

١٤ من مراكز الاقتراع في سربة (كلبس) في ولاية غرب دارفور، البالغ عددها ٢٣ مركزا، كانت مغلقة في اليوم الأول للاقتراع.

٢٢ - وعلى الرغم من سحب الاتحاد الأوروبي ٦ من المراقبين التابعين له والمخصصين لدارفور لأسباب أمنية، فقد أرسل كل من الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية، والولايات المتحدة، واليابان، ومركز كارتر وغير ذلك من الجهات، ٣١ مراقبا على الأقل إلى دارفور. وكان هناك حضور أيضا للمراقبين المحليين.

٢٣ - وقدمت العملية المختلطة الدعم إلى بعثة الأمم المتحدة في السودان وإلى المفوضية القومية للانتخابات في مجال التحضير لإجراء الانتخابات. وقدمت شرطة العملية المختلطة التدريب بشأن إدارة أمن الانتخابات بما في ذلك حفظ النظام ودورة ''لتدريب المدربين'' لفائدة ١٥١ ٩ من أفراد شرطة الحكومة في جميع أنحاء دارفور (١١٨ ٣ منهم من شمال دارفور، و ٩١٣ ٢ من جنوب دارفور و ١٢٠ ٣ من غرب دارفور). وجرى تدريب ما مجموعه ٨١٠ ٨ موظفا على مستوى العمليات و ٣٤١ موظفا على مستوى الإدارة الوسطى في قطاعات دارفور الثلاثة.

٢٤ - وقدمت الأمم المتحدة أيضا دعما في مجال الطيران والنقل فيما يتعلق بالانتخابات، يشمل نقل ٣٠٥ أطنان مترية من المواد الانتخابية إلى ٣٣ موقعا في جميع أنحاء دارفور. وقُدمت للعملية المختلطة خمس طائرات هليكوبتر إضافية متوسطة للأغراض العامة لدعم الانتخابات. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تقديم الدعم الجوي، حسب الطلب، للموظفين السودانيين التابعين للجنة العليا للانتخابات في الولاية في سفرهم من عواصم ولايات دارفور إلى الخرطوم والعودة منها. وجرى أيضا توفير السكن وقدر محدود من وسائل النقل لمراقبي الانتخابات.

ثالثا - الحالة الأمنية

٢٥ - على الرغم من حدوث تطورات إيجابية فيما يتعلق بالعملية السياسية، فقد وقع خلال الفترة المشمولة بالتقرير العديد من الصدامات بين القوات المسلحة السودانية وقوات جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في شرق جبل مرة، فضلا عن وقوع صدامات متقطعة بين القوات المسلحة السودانية وحركة العدل والمساواة قبل توقيع الاتفاق الإطاري في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠. إضافة إلى ذلك، أفادت التقارير بوقوع صدامات بين المجتمعات المحلية لقبيلتي المسيرية والرزيقات - النوايبة في منطقة مثلث نيرتتي - زالنجي - كاس في ولايتي غرب وجنوب دارفور.

٢٦ - وقد تفاقم انعدام الأمن في جبل مرة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، عقب ورود تقارير تفيد بنشوب قتال بين جماعات تابعة لجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، ومعلومات غير مؤكدة بنشوب صدامات بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد في قرى دريبات، وسوني، وليبة، وفينا، وكارا، ودوبو، وفانغا سوك. وادعى كل من حكومة السودان وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد السيطرة على تلك المواقع، ولم تتمكن العملية المختلطة من التحقق من تلك الادعاءات بسبب عدم قدرتها على الوصول إلى تلك المنطقة.

٢٧ - وبينما لم تؤكد أعداد المصابين والمشردين على وجه الدقة، يقدر مجتمع الأنشطة الإنسانية أن ما يقرب من ٢ ٠٠٠ أسرة معيشية قد نزحت إلى نيرتيتي في غرب دارفور، وذلك بسبب أعمال العنف، ويقدر قادة المجتمعات المحلية ومفوضية العون الإنساني في حكومة السودان أن ٦٠٠ أسرة معيشية قد نزحت إلى طور، و ١ ٧٦٠ أسرة إلى غويلدو في غرب دارفور. وذكر أفراد مشردون حديثا في مخيم الحصاحيصا للمشردين داخليا في زالنجي بغرب دارفور أن قراهم شرق قولو في جبل مرة تعرضت لقصف جوي وهجوم بري في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ على أيدي مسلحين يرتدون زيا رسميا فتحوا النيران بشكل عشوائي على المدنيين. ولم تتمكن العملية المختلطة حتى الآن من التحقق من تلك المزاعم.

٢٨ - وفي شباط/فبراير عام ٢٠١٠، سُجلت أعمال نهب على طول طريق زالنجي - نرتيتي وطور، بما في ذلك الكمين الذي نُصب في ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ لقافلة مركبات تابعة لهيئة المياه والبيئة والصرف الصحي بالحكومة السودانية. وقتل في الكمين ضابط شرطة بحكومة السودان، من قبيلة المسيرية، على أيدي جناة يشتبه في أنهم من قبيلة الرزيقات النوايبة. وشُكلت على الفور لجنة مصالحة لتسوية القضية، ووافقت القبيلتان على دفع تعويضات.

٢٩ - ومع ذلك، قُتل في ٣ آذار/مارس ٢٠١٠ عمدة من قبيلة المسيرية، وهو عضو في لجنة المصالحة، في سوق خور رملة بغرب دارفور قيل على يد مسلح من النوايبة. وأدى ذلك إلى سلسلة من الاشتباكات التي أبلغ عنها خلال آذار/مارس ٢٠١٠ في المنطقة الواقعة بين زالنجي (غرب دارفور) وكاس (جنوب دارفور)، مما أدى إلى مصرع ما لا يقل عن ١٨٢ قتيلا وعدد غير معروف من النازحين في آذار/مارس وحده. وكان ذلك أكبر عدد من الخسائر التي وقعت في شهر واحد في تاريخ وجود العملية المختلطة في دارفور. ويسر وفد من حكومة السودان أتى من الخرطوم توقيع اتفاق سلام بين الطائفتين في زالنجي وكاس يومي ٢٤ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت العملية المختلطة هدفا لعدد من الهجمات المتعمدة. ففي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصيب بجروح سبعة أفراد من وحدة الشرطة المشكلة الباكستانية، ثلاثة منهم بجروح خطيرة، خلال هجوم على دورية لها في مخيم السريف للمشردين داخليا، على بعد ٧ كيلومترات غرب نيالا. واستولى المهاجمون على مركبتين استعيدتا في وقت لاحق. وألقى مسؤولو حكومة السودان القبض على أحد المشتبه بهم. وردا على ذلك، اتخذت العملية المختلطة التدابير اللازمة لتعزيز الأمن لدوريات الشرطة، بطرق منها استخدام مركبتي حماية على الأقل مع كل دورية، وزيادة استخدام ناقلات الجند المدرعة خلال دوريات الشرطة.

٣١ - وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، احتجزت عناصر مسلحة في قرية كوارة على بعد ٥٠ كيلومترا شمال شرق كاس دورية تابعة للعملية المختلطة تضم ٥٦ فردا من الوحدات العسكرية ومراقبين عسكريين وأربعة مستشاري شرطة ومساعد لغوي أثناء توجهها من كاس إلى دريبات (جنوب دارفور) في بعثة تقييم وتحقق بعد تلقيها تقارير عن قتال دائر في المنطقة. واستولى الجناة على معدات العملية المختلطة وممتلكات شخصية، بما في ذلك المركبات والأسلحة ومعدات الاتصالات. وتجري العملية المختلطة تحقيقا داخليا كاملا في الحادث، وستقوم بإجراء تحقيق مشترك مع الحكومة بعد ذلك عن الجوانب ذات الاهتمام المشترك. وتعمل العملية المختلطة بلا كلل لاسترداد الأسلحة ومعدات الاتصالات المسروقة.

٣٢ - وسُجل ٢٦ قيدا مفروضا على حرية حركة العملية المختلطة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان ما يقرب من نصف هذه القيود مفروضا من مسؤولي حكومة السودان في حين أن غيرها تم بمشاركة حركة العدل والمساواة وجيش تحرير السودان/فصائل ميني ميناوي وعبد الشافي وعبد الواحد فضلا عن جماعات المعارضة التشادية المسلحة. وفي كل حالة، أُطلعت الأطراف المعنية على القضية، ولكن القيود المفروضة على حرية الحركة ما زالت تعيق أنشطة البعثة في جميع أنحاء دارفور.

٣٣ - وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، احتجز جهاز الأمن والمخابرات الوطني أحد الموظفين الوطنيين بالعملية المختلطة لمدة أربع ساعات في السوق في زالنجي (غرب دارفور).

٣٤ - كما استمرت حوادث سرقة السيارات تهدد المجتمع الدولي، حيث تم الاستيلاء على ١٠ سيارات تابعة لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستعيدت في وقت لاحق أربع مركبات تابعة للأمم المتحدة.

٣٥ - ولا تزال المخاطر المحدقة بسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها تثير قلقا بالغا. وازداد عدد حوادث الاختطاف منذ العام الماضي، وبينما تم الإفراج عن معظم الرهائن كان لطول هذه الاعتقالات أثر كبير على رفاه الرهائن وعائلاتهم. ويشمل ذلك أحد ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر احتجز رهينة في الجنينة (غرب دارفور) لمدة ١٤٨ يوما حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، وموظفين بمنظمة ترايغيل (Triangle Geeneration Humanitaire) الدولية غير الحكومية اللذين اعتُقلا في جمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، واحتجزا في ولاية غرب دارفور حتى في ١٤ آذار/مارس ٢٠١٠.

٣٦ - وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، فُقد أربعة مستشارون بشرطة العملية المختلطة أثناء توجههم من مقر عملهم إلى محل إقامتهم في نيالا بجنوب دارفور. وحتى ١٥ نيسان/أبريل، يبدو أنهم محتجزين لدى أفراد يدعون أنهم يمثلون جماعة متمردة منشقة في دارفور. وفي ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تم إطلاق حفظة السلام الأربعة وتسليمهم إلى العملية المختلطة في نيالا؛ ومن المتوقع إعادتهم إلى وطنهم جنوب أفريقيا قريبا.

٣٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى المكون العسكري في العملية المختلطة، في إطار ولاية العملية التي تنص على تيسير بيئة آمنة في دارفور والمساهمة في حماية المدنيين، ٣٢٥ دورية روتينية و ٥٩٧ دورية قصيرة المدى و ٣١٤ دورية بعيدة المدى و ٩٢٢ دورية ليلية و ١٦٥ حراسة للمهام الإنسانية و ٦٠٥ دوريات لوجستية/إدارية غطت ٨٧٧ ٤ قرية ومخيما للمشردين داخليا.

٣٨ - وأجرت شرطة العملية المختلطة ما مجموعه ٨٧٨ ١٣ دورية، بما في ذلك دوريات جمع الحطب، وحراسة المزارع، وبناء الثقة، والرصد، والدوريات بعيدة المدى. وشملت الدوريات حماية أنشطة جمع الحطب وجلب المياه، وكفالة الأمن في مخيمات المشردين داخليا، وتوسيع المناطق الآمنة لأنشطة كسب الرزق، وضمان حرية الحركة للمدنيين، وتيسير المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الأخرى. وعلى وجه الخصوص، جرى التوسع بدرجة كبيرة في عدد الدوريات بعيدة المدى مع تنفيذ ما مجموعه ٤١ دورية خلال الفترة المشمولة بالتقرير تهدف إلى فتح المزيد من الطرق البرية، وتقييم الأوضاع الأمنية، وإقامة الاتصالات مع المجتمعات المحلية، وبناء الثقة.

٣٩ - وتم توسيع نطاق مبادرة خفارة المجتمعات المحلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويعمل الآن ٤٧ مركزا من أصل ٧٠ مركزا مقررا لخفارة المجتمعات المحلية، رغم أن ١٤ مركزا فقط شيدت بصورة فعلية. وقد اختير ٥١٦ ١ متطوعا جديدا لخفارة المجتمعات المحلية، وذلك للتصدي للجريمة بطريقة استباقية وتشجيع مشاركة المواطنين في التصرف حيال

الجريمة، من بينهم ٥٦٠ متطوعا تم تدريبهم في مخيمات ومجتمعات المشردين داخليا. ويوفر المتطوعون لخفارة المجتمعات المحلية حلقة وصل هامة جدا بين العملية المختلطة وشرطة حكومة السودان، خاصة في حل القضايا ذات الصلة بالجريمة. ومن بين المهام الأخرى للمتطوعين، يعمل المتطوعون أيضا على توفير بيئة آمنة للفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، ويعملون بمثابة حراس للأحياء في مخيمات المشردين داخليا لمدة ٢٤ ساعة على مدار الأسبوع.

٤٠ - ويسرت العملية المختلطة تشكيل لجان أمن المجتمعات المحلية لتحسين ضمان أمن المشردين داخليا في مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور، مما ساهم في إنشاء ١١ لجنة جديدة من ذلك القبيل.

٤١ - وأجرت العملية المختلطة تقييما لحالة الألغام في ٦١ قرية، وقامت بالتحقق من طرق بلغ طولها ٠٨٧ ٣ كيلومترا. وبالتعاون مع الشركاء، تم توفير التثقيف بشأن مخلفات الحرب من المتفجرات/الألغام، بما في ذلك تدريب قادة المجتمعات المحلية ومعلمي المدارس على مواجهة التهديد الذي تمثله أجهزة الذخائر غير المنفجرة لـ ٥٠٨ ٧ أفراد، وتم تدمير ٤٥٧ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. ورغم تلك الجهود، استمرت الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك سبعة حوادث ذات صلة بالذخائر غير المنفجرة وقعت لقُصر. وفي ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تم تنظيم يوم للتوعية بمخاطر الألغام تحت شعار ''معا نحمي أطفالنا من خطر مخلفات الحرب من المتفجرات/الذخائر غير المنفجرة''.

٤٢ - وفي ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أتمت الحكومة السودانية تسريح ٩٠٠ من المقاتلين السابقين في نيالا (جنوب دارفور). وبذلك يرتفع مجموع عدد المقاتلين السابقين الذين جرى تسريحهم منذ إطلاق هذه المبادرة الأحادية من جانب حكومة السودان إلى ٢٠٧ ١ مقاتلين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وشمل المسرحين في جنوب دارفور ٥٦٠ فردا من الموقعين على إعلان الالتزام باتفاق سلام دارفور و ٣٤٠ فردا مرتبطين بالقوات المسلحة السودانية والجماعات التابعة لها. وقدمت العملية المختلطة الدعم اللوجستي لهذه العملية، بما في ذلك الأمن والنقل. والعملية الجارية جزء من خطة الحكومة الرامية إلى تسريح ٠٠٠ ٥ مقاتل سابق منتسبين للموقعين على الإعلان.

رابعا - الوضع الإنساني

٤٣ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير عددا من المبادرات الرامية إلى تحديد نطاق فرص الإنعاش المبكر في دارفور. فقد عُقد في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٠ معتكف رفيع المستوى في

كيغالي، بناء على مبادرة الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة، ضم المبعوثين الخاصين لكل من المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى السودان، وممثلين عن فريق الأمم المتحدة القطري. واتفق المعتكفون على تأييد اتباع نهج ذي مسارين، يجمع بين تقديم مساعدات الإغاثة الإنسانية ومزاولة أنشطة مؤدية إلى تحقيق الإنعاش المبكر في دارفور. ويرمي هذا النهج إلى الاستفادة من الاستقرار النسبي في بعض مناطق دارفور لتنفيذ مشاريع ذات منظور طويل الأجل، مما يساهم أيضا في تحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمقاتلين السابقين والمشردين داخليا وإعادة إلحاقهم بالمجتمع، سواء قرروا العودة إلى ديارهم، أو إعادة توطنهم في أماكن أخرى، أم قرروا الاندماج في المجتمعات التي يوجدون فيها حاليا.

٤٤ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠، عُقد في القاهرة، بمصر، تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي، مؤتمر للمانحين الدوليين من أجل التنمية وإعادة الإعمار في دارفور. وحضر المؤتمر عدد كبير من الجهات المانحة، بما فيها جهات مانحة غير تقليدية، ومنظمات خيرية. وتعهد المانحون في المؤتمر بتقديم مبلغ ٨٥٠ مليون دولار. واعتمد المؤتمر أيضا اقتراحا تقدمت به دولة قطر بإنشاء مصرف للتنمية في دارفور، يكون مقره في السودان. وتركزت المشاريع التي ستموَّل من التعهدات على القطاعات التالية ذات الأولوية القصوى بالنسبة لمواطني دارفور، وهي: المياه، والزراعة، والثروة الحيوانية والغابات، وإنتاج الإسمنت، والبنية التحتية للطرق، والتصنيع الزراعي، والإسكان والتخطيط العمراني، والتنمية الريفية، وتنمية المرأة، وبناء القدرات، والصحة، والتعليم.

٤٥ - ولا تزال حماية المدنيين تشكّل إحدى الأولويات الرئيسية للعملية المختلطة. ففي شباط/فبراير عام ٢٠١٠، اعتمدت العملية استراتيجية داخلية متعلقة بحماية المدنيين، تهدف إلى تنسيق أعمال مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة العاملة في دارفور. وتتواصل الجهود لبسط الاستراتيجية على جميع مكوّنات العملية المختلطة، بما فيها المكون العسكري ومكون الشرطة، من خلال توفير تدريب موحد وشامل.

٤٦ - ولا تزال الحالة الإنسانية مستقرة في المخيمات المجهزة جيدا للمشردين داخليا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وصلت المواد الغذائية التي يوزعها برنامج الغذاء العالمي بانتظام إلى ما يزيد على ٩٥ في المائة من المستفيدين المستهدفين، ونُفذت في نحو ٣٠٠ نقطة توزيع في مختلف أنحاء دارفور. واستمر قرابة ٤,٢ ملايين شخص ضعيف في تلقي مساعدات غذائية مباشرة من البرنامج على هذا النحو.

٤٧ - وكُفل استمرار توافر إمدادات المياه الصالحة للشرب لأكثر من ١,٢ مليون مشرد داخليا من خلال دعم التشغيل والصيانة، بما في ذلك إضافة الكلور إلى إمدادات المياه، لأكثر من ٦٥٠ شبكة مياه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وُفرت إمدادات المياه المأمونة لـ ٥٠٠ ٢٣ مشرد داخليا إضافي وللمجتمعات المحلية المضيفة من خلال بناء مصادر جديدة للمياه، وأعيدت إمدادات المياه لـ ٠٠٠ ٢٦ مشرد داخليا من خلال إعادة تأهيل مصادر المياه الموجودة.

٤٨ - وحاليا تُبذل جهود ثنائية محليا من أجل تقديم المساعدة للمشردين داخليا الذين هم بالفعل في طور العودة طوعا أو الذين قد يقررون العودة الطوعية في المستقبل القريب. وفي جنوب دارفور سجلت مفوضية العون الإنساني عودة ٩٢٥ ٢٤ أسرة معيشية إلى ٥٣ قرية، تحققت المنظمة الدولية للهجرة بالفعل من اثنتين منها، هما دونكي ضريسة ومهاجرية. واستمرارا لجهود الإنعاش التي تبذلها الحكومة مع الشركاء الثنائيين، شيدت عددا من ''قرى العودة النموذجية'' في جميع أنحاء دارفور، تقع في بابا، وأم كسارة، ومورايا جانقي (أنجزت، بوجود الشرطة السودانية)، وفاشا، ودومايا، وأم كردوس، وحلوف. وتوفر القرى عموما للعائدين أماكن إقامة محسنة وفرصا محسنة للحصول على الخدمات.

٤٩ - وكان وصول المساعدات الإنسانية متفاوتا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي بعض الحالات كان محدودا بسبب تجدد القتال في شرقي جبل مرة الذي يسيطر عليه جيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد، وجبل مون الذي تسيطر عليه حركة العدل والمساواة. ومنذ عام ٢٠٠٧، ما انفك القادة المتعنتون في الميدان يعرقلون البعثات الإنسانية وبعثات العملية المختلطة إلى تلك المناطق. ودعمت العملية المختلطة الجهود التي يبذلها منسق الأمم المتحدة المقيم للشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة القطري في مواصلة الاتصال مع الأطراف الفاعلة الحكومية، وفي بلوغ تقديم استجابة منسقة وجماعية للأزمة، خاصة فيما يتعلق بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المتضررين في المنطقة من دون أية عوائق. أما التجمعات الرئيسية المتضررة من جراء استمرار انعدام الأمن، التي يعرقَل فيها وصول المساعدات الإنسانية في جنوب دارفور، فهي: ليبا، وفوقولي، وكارا، وكنقيد، وفينا، ودريبات، وكذلك فانقا سوك الواقعة في شمال دارفور. ولا تتوفر حاليا الخدمات الصحية، ويحتمل وجود ثغرات هامة في خدمات المياه والصرف الصحي والمساعدة في توفير أسباب الرزق/المساعدات الزراعية. وعززت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تأهبها، ولكن يبقى تقييم الاحتياجات وتقديم المعونة محدودين ما لم يُسمح بالوصول إلى هذه المناطق.

٥٠ - ولدى وصول العملية المختلطة إلى المناطق التي تسيطر عليها حركة العدل والمساواة في منطقة جبل مون بولاية غرب دارفور، نظمت العملية ونفذت بعثات تقييم ميدانية إلى صليعة والقرى المحيطة بها، حيث لجأ إليها ما يقرب من ٠٠٠ ٤ شخص. واتُّفق، بالإضافة إلى ذلك، على أن تقوم حركة العدل والمساواة بالتسهيل للبعثات الإنسانية إلى المنطقة الخاضعة لسيطرتها لدى تلقي طلب واضح بذلك.

٥١ - وامتد أيضا نطاق محدودية وصول المساعدات إلى بعض مناطق جنوب دارفور في المناطق القريبة من كاس، في أعقاب القتال الذي نشب بين قبيلتي الرزيقات والمسيرية. وناشدت العملية المختلطة والشركاء القادة المحليين، وكذلك السلطات على مستوى الولاية، ممارسة نفوذهم داخل المجتمعات المحلية لوقف النزاع وتلبية احتياجات هذه المجتمعات فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية. وأكدت بعثة تقييم أوفدتها دوائر العمل الإنساني وجود ما يقرب من ٦٠٠ ١٠ شخص مشرد داخليا في كاس. وتتلقى تلك الأسر المساعدة اللازمة.

٥٢ - وتحسّن قليلا وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق الحضرية الواقعة خارج عواصم ولايات دارفور الثلاث نتيجة لوجود مواقع أفرقة البعثة، وبتكثيف القيام بأنشطة الدوريات القصيرة المدى والبعيدة المدى في المناطق النائية. ومع الزيادة التدريجية في نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة، نوّعت العملية أنشطة الدوريات من حيث النطاق والمدى الزمني معا، مما سمح بالشروع في تسيير دوريات ليلية لما يربو على ٠٠٠ ٢ بلدة ومستوطنة في جميع أنحاء دارفور.

خامسا - سيادة القانون، والحوكمة، وحقوق الإنسان

٥٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طرأ تحسن على علاقات العمل بين العملية المختلطة وحكومة السودان بخصوص بعض المسائل المتعلقة بسيادة القانون، خاصة ما يتعلق منها بالسجون. بيد أنه استمر ورود تقارير مستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان، خاصة حقوق المرأة، وكذلك تقارير عن عمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين في أنحاء كثيرة من دارفور.

٥٤ - وتواصلت معاناة المدنيين من انعدام الأمن المتمثل في العنف الجنسي والجنساني. وفيما يخص الاشتباكات التي وقعت في جبل مرة، وثّقت العملية المختلطة تسع حالات عنف جنسي وجنساني، بما في ذلك حالات اغتصاب ومحاولات اغتصاب واعتداء جسدي ارتكبها مسلحون مجهولون. ويُستدل من عدم القدرة على الوصول إلى المنطقة أن العدد قد يكون

أكبر. وقامت شرطة حكومة السودان، في حالتين من حالات الاغتصاب الموثقة كان ضحاياهما من القصَّر، بملاحقة الجناة وإلقاء القبض عليهم.

٥٥ - وفي محاولة لتعزيز الوقاية من العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، بدأت العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية في وضع إجراءات التشغيل الموحدة لكفالة التنسيق المنتظم والتكامل بين المبادرات، وتوحيد إجراءات الإبلاغ، بهدف إعادة تحديد الاستراتيجيات التشغيلية وسد الفجوة الحاصلة في جهود الوقاية وتوفير الخدمات بعد طرد عدد من المنظمات الدولية العاملة في المنطقة في آذار/مارس ٢٠٠٩.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وثّقت العملية المختلطة ٣٧ حالة لعمليات اعتقال واحتجاز تعسفيين؛ نفّذ جهاز الأمن والمخابرات الوطني ١٤ عملية منها، والاستخبارات العسكرية - ١٧ عملية، والقوات المسلحة السودانية - ٥ عمليات، وجيش تحرير السودان (فصيل ميني ميناوي) - عمليتين. ولا تزال صلاحيات الاعتقال والاحتجاز الممنوحة للجهاز، والاستخبارات العسكرية مسألة مثيرة للقلق، خاصة فيما يتعلق بالتمتع بالحق في المحاكمة العادلة والإجراءات القانونية الواجب اتباعها.

٥٧ - وفي تطور إيجابي، وُقّعت مذكرة تفاهم في ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠ بين سلطات السجون التابعة لحكومة السودان والعملية المختلطة. ويمهد هذا الاتفاق الطريق إلى وصول العملية المختلطة غير المقيد إلى جميع السجون في دارفور. ويؤدي ذلك، إذا ما نفذ، إلى تمكين البعثة من المساعدة في تعزيز نظام السجون في دارفور، بما يتفق مع المعايير الدولية.

٥٨ - وفيما يتعلق ببناء القدرات لدى مؤسسات السجون السودانية، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمويلا لمشاركة مجموعة مختارة من مديري السجون التابعين لحكومة السودان في المؤتمر الثاني للجمعية الدولية للإصلاحيات والسجون وجمعية الدوائر الإصلاحية في أفريقيا، الذي عقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في فريتاون، بسيراليون. وقام أيضا كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والعملية المختلطة وسلطات السجون الحكومية، على نحو مشترك، بتنظيم تدريب في الفاشر، في الفترة من ١٤ إلى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ بعنوان ”اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدارة السجون: الواجبات الأساسية في السجون“، وذلك لفائدة ٣١ فردا من العاملين في السجون في شمال دارفور، بمن فيهم تسع نساء. وعقدت برامج تدريب مماثلة في كل من زالنجي والجنينة، في غرب دارفور.

٥٩ - وفي يومي ٦ و ٧ شباط/فبراير ٢٠١٠، افتتحت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مكتبا للمساعدة القانونية في سجن نيالا المركزي من أجل زيادة إمكانية الوصول إلى العدالة وإلى برامج حقوق الإنسان الأساسية لأبناء دارفور. وتضمن

افتتاح هذا المكتب أيضا عقد حلقة عمل بشأن المساعدة القانونية حضرها خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، القاضي محمد شاندي عثمان، الذي قام بزيارة دارفور خلال الفترة من ٣ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠. وحضر حلقة العمل ستون محتجزا (بمن فيهم ٢٠ امرأة) و ٤٠ من مسؤولي الشرطة الحكوميين (بمن فيهم ١٥ امرأة).

٦٠ - وفي ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠، نظم كل من العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على نحو مشترك، المنتدى الثالث المعني بحقوق الإنسان في دارفور في مدينة الفاشر، من أجل الدخول في حوار بنّاء مع حكومة السودان بشأن شواغل حقوق الإنسان وتعزيز حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وحضر الاجتماع ممثلون عن السلطات الحكومية المحلية، والأوساط الدبلوماسية، ووكالات الأمم المتحدة. وأصدر والي شمال دارفور لاحقا مرسوما يقضي بإنشاء منتدى فرعي معني بحقوق الإنسان في شمال دارفور.

٦١ - وفيما يتعلق بتنمية القدرات، نظمت الشرطة التابعة للعملية المختلطة برامج تدريبية بشأن التحقيق الجنائي، وذلك لخمسين فردا من أفراد شرطة حكومة السودان، ونظمت كذلك تدريبا لـ ١٧٥ فردا من أفراد الشرطة التابعة للحركات، بشأن العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الإنسان، ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة.

٦٢ - وعقدت حلقات عمل بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والتوعية الجنسانية في جميع ولايات دارفور بالاشتراك مع مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم موظفو وزارة الشؤون الاجتماعية في شمال دارفور، والكلية التقنية بمدينة نيالا، وأعضاء لجنة ولاية جنوب دارفور لمكافحة العنف الجنسي والجنساني. وفي الفترة من ١٠ شباط/فبراير إلى ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠، تلقى ٣٥ من أفراد العملية المختلطة المعنيين بالمسائل الجنسانية دورة ''تدريب للمدربين'' من أجل تكوين مجموعة من الموجهين القادرين على التنقل كي يوفروا أنشطة بناء القدرات للأفراد المعنيين بالمسائل الجنسانية، وأفراد الشرطة المعنيين بحماية الأسرة والطفل، والمشردين داخليا.

٦٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالاستعراض، دخلت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في حوار مع أطراف النزاع للخروج بالتزامات بوضع خطط عمل ترمي لإنهاء تجنيد الجنود الأطفال واستخدامهم. واتفقت قيادات الجماعات المسلحة ''جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة''، وحركة العدل والمساواة - جناح السلام''، و ''جيش تحرير السودان - فصيل أبو القاسم'' على الدخول في خطط عمل مع الأمم المتحدة ورحبت بالتوجيه التقني المقدم. إلا أن الجماعات المسلحة أثارت شواغل بشأن أن الأطفال الذين

تم تسريحهم قد تعيد الفصائل المناوئة تجنيدهم، وحثت هذه الجماعات على تقديم الدعم من أجل إتاحة برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج التي تقدم للجنود الأطفال السابقين كي يحصل عليها غيرهم من الأطفال المتضررين من جراء النزاع المسلح. وفيما يتعلق بإطلاق سراح الأطفال، جرى أثناء الفترة المشمولة بالتقرير إطلاق سراح ٥٧٤ طفلا مرتبطين بجماعات حركة العدل والمساواة - جناح السلام، وجيش تحرير السودان - جناح السلام، وحركة القوات الشعبية من أجل الحقوق والديمقراطية، وتسريح هؤلاء الأطفال. وبذلك يصل مجموع الأطفال الذين تم إطلاق سراحهم المرتبطين بالجماعات المسلحة حتى الآن إلى ٩٥٧ طفلا، وذلك من بين الأطفال البالغ عددهم ٠٠٠ ٢ طفل المسجلين من أجل إطلاق سراحهم.

سادسا - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٦٤ - في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ قوام الأفراد في المكون العسكري للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ١٥٧ ١٧ فردا، مما يمثل نسبة قدرها ٨٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥٥٥ ١٩ فردا. ويتضمن ذلك ٥٥٨ ١٦ فردا من القوات، و ٣٣٣ ضابط ركن، و ٦١ ضابط اتصال، و ٢٠٥ مراقبين عسكريين. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وصل الجزء الرئيسي من كتيبتين للمشاة إلى دارفور: حيث أتمت كل من كتيبة المشاة التنزانية وكتيبة المشاة الإثيوبية الثانية عملية النشر الخاصة بهما، وبذلك يصل عدد كتائب المشاة في العملية المختلطة إلى ١٦ كتيبة من بين ١٨ كتيبة صدر تكليف بها. وإضافة إلى ذلك، جرى نشر الجزء الرئيسي من سرية قطاع سيراليون الاستطلاعية في المنطقة التي تعمل بها البعثة.

٦٥ - وجرى نشر وحدة الطائرات العمودية التكتيكية الإثيوبية في نيالا في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٠. وتم الانتهاء من إنشاء أول مدرج وساحة لانتظار الطائرات العمودية، ومن المنتظر إتمام الأعمال الإنشائية المتبقية بحلول نهاية نيسان/أبريل ٢٠١٠.

٦٦ - ومن بين ١٢ وحدة عسكرية، و ٦ من وحدات الشرطة المشكلة التي لم تنشر بعد، لا تزال هناك ٦ وحدات عسكرية (وحدتان للنقل المتوسط، و ٣ وحدات طائرات عمودية متوسطة للأغراض العامة، ووحدة للاستطلاع الجوي) لم يتم التعهد بها. ومن المزمع نشر جميع الوحدات العسكرية والشرطية المعلنة خلال هذا العام.

٦٧ - ولا تزال قدرة الاكتفاء الذاتي للوحدات في دارفور تمثل تحديا. وفي تطور إيجابي، وصلت معظم المعدات الرواندية إلى مكانها المقرر في دارفور أو إلى إحدى نقاط المرور العابر

(وصلت ٣٢ ناقلة جنود مصفحة إلى مقصدها، مع وصول ٢٨ وحدة إضافية إلى بورتسودان في ٨ آذار/مارس ٢٠١٠).

٦٨ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع قوام أفراد مكون الشرطة في العملية المختلطة من ٧٦٦ ٢ فردا إلى ٨٦٥ ٢ فردا، ويبلغ حاليا ٧٦ في المائة من القوام المأذون به والبالغ ٧٧٢ ٣ فردا. وجرى نشر أفراد الشرطة بشكل استراتيجي في ١٣ موقعا من مواقع أفرقة العمليات (من بين ١٦ موقعا مقررا) وفي ٤٧ مركزا من المراكز التشغيلية لمساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة. وأثرت عوامل القدرة الاستيعابية للبعثة، والأمن، وتوافر المسكن، على نشر أفراد الشرطة في البعثة.

٦٩ - وفيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكلة، جرى نشر ١٣ وحدة من بين ١٩، أو ما يبلغ نسبة ٦٨ في المائة. وبلغ مجموع قوام أفراد الوحدات الشرطية المشكلة ٨١٢ ١ فردا أو ٦٨ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٦٦٠ ٢ فردا. وفيما يتعلق بالوحدات الشرطية المشكلة البالغ عددها ٦ وحدات والتي لم تنشر بعد، أكد كل من السنغال، وأوغندا، وبوركينا فاسو، بدعم من أصدقاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (كندا وهولندا والولايات المتحدة) تقديم معظم المعدات المتبرع بها، ومن المتوقع نشر الوحدات في غضون الأشهر المقبلة. وجرى بنجاح إتمام المفاوضات مع توغو المتعلقة بإبرام مذكرة تفاهم. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أصدقاء العملية المختلطة (الولايات المتحدة وألمانيا) دعمهما لإرسال وحدة شرطية مشكلة من مالي ستنشر جنبا إلى جنب مع الوحدة النيجيرية الثالثة قبل نهاية هذا العام.

٧٠ - وحتى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، بلغ عدد الأفراد المدنيين في العملية المختلطة ٠٩٤ ٤ فردا (١٢٣ ١ موظفا دوليا، و ٥٥٢ ٢ موظفا وطنيا، و ٤١٩ من متطوعي الأمم المتحدة). ويمثل ذلك ٧٤ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٥٤٦ ٥ فردا. ولا تزال البعثة تواجه صعوبات في استقدام الموظفين المؤهلين بشكل مناسب والاحتفاظ بهم، وذلك نظرا لظروف الحياة القاسية والحالة الأمنية التي لا يمكن التنبؤ بها في دارفور. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، رفض ١٨٨ مرشحا محتملا عروض تعيينهم.

٧١ - وفي الفترة من ١ شباط/فبراير إلى ١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، أصدرت حكومة السودان ١٤٥ تأشيرة دخول جديدة لأفراد العملية المختلطة. وفي ١ نيسان/أبريل، هناك ٦١ طلبا من طلبات الحصول على تأشيرة الدخول لموظفي العملية المختلطة والوفود من المقر، لا تزال معلقة.

٧٢ - وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٠، أجرت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مسحا لـ ٢١ موقعا للأفرقة، وحددت ٤١ موقعا محتملا لحفر آبار للمياه. وحتى الآن، تم حفر ثمانية آبار. وجرى توقيع اتفاقات تجارية لحفر ١٢ بئرا وسيبدأ الحفر في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وتم منح عقد لمسح ٢٣ موقعا إضافيا وتطوير ٤٦ بئرا إضافيا إلى أحد المقاولين المحليين. ولا تزال عملية الشراء لأعمال الحفر في جميع الأماكن جارية. وعن طريق آلية دعم المشاريع ذات الأثر السريع، تمت الموافقة على ٢٣ مشروعا متعلقا بالمياه تزيد قيمتها على ٠٠٠ ٣٣٠ دولار ويجري تنفيذها.

٧٣ - ولا يزال تنفيذ مشاريع العملية المختلطة ذات الأثر السريع مستمرا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك بالموافقة على ١٧٢ مشروعا جديدا في مجالات التعليم (٩٦) والصحة (١٣)، والمياه (٢٢)، والمرافق الصحية (١١)، والتنمية المجتمعية (١٤)، وتمكين المرأة (٧)، والمأوى (٧)، وتسوية النزاعات (٢). وبذلك يصل مجموع مشاريع الأثر السريع لدى العملية المختلطة عن الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٠ إلى ٤٣٤ مشروعا. وتم الانتهاء من ٧٢ مشروعا من بين هذه المشاريع ماديا وإداريا، وهي متوقفة على الإغلاق المالي. وأدى دخول الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة في تحديد المشاريع ورصدها وتقييمها إلى تحسن التنفيذ بشكل كبير، لا سيما في المناطق التي بها حضور عسكري أو شرطي والتي يصعب على الموظفين المدنيين الوصول إليها.

سابعا - الجوانب المالية

٧٤ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قراراها ٢٥٨/٦٣ باء المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ مبلغا وقدره ٩ و ٥٩٨ ١مليون دولار لمواصلة العملية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للعملية ٩ و ٢٣٠ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٧ و ٧٢٥ ١ مليون دولار. وقد تم تسديد تكاليف الجنود وأفراد الشرطة للحكومات المساهمة بجنود وأفراد شرطة، وتكاليف المعدات المملوكة للوحدات، للفترتين حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٠ و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠ على التوالي.

ثامنا – ملاحظات

٧٥ – حدثت تطورات إيجابية في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من بينها التقدم الذي أحرز في مفاوضات الدوحة، وتحسن العلاقات بين تشاد والسودان، والعملية الانتخابية التي جرت بدون عنف إلى حد كبير. وفي ذلك الصدد، ساعد الانتشار المتزايد للعملية المختلطة وتنامي قدراتها العملية، لا سيما في المناطق النائية، في تعزيز سلامة سكان دارفور وأمنهم، من خلال إجراءات عدة من بينها التوسع في تسيير الدوريات، ومساهمة المجتمعات المحلية في أعمال الشرطة، وتعزيز التعاون مع السلطات السودانية. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات خطيرة تواجه تحقيق السلام الدائم في المنطقة، من بينها التقارير التي ما زالت ترد عن وقوع أعمال عنف في مناطق عديدة من دارفور، وضعف مشاركة الأطراف المؤثرة الرئيسية في العملية السياسية، وإخفاق العملية الانتخابية في إشراك قطاعات كبيرة من أهالي دارفور.

٧٦ – وتثير التقارير التي تتردد حاليا عن وقوع اشتباكات بين القوات الحكومية وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد النور مخاوف شديدة، حيث تعرض حياة المدنيين للخطر وتتسبب في عمليات تشريد واسعة النطاق. وأشعر أيضا بالقلق الشديد إزاء العنف بين الجماعات المختلفة في دارفور، والذي أدى إلى وقوع أكبر عدد من الخسائر في الأرواح في أي فترة تقرير منذ نشأة العملية المختلطة.

٧٧ – ومن شأن قيام الأطراف المختلفة بمنع العملية المختلطة على نحو مستمر من الوصول بالذات إلى المناطق التي تفيد التقارير بوقوع اشتباكات فيها مثل جبل مرة، أن يؤدى إلى إعاقة قدرة البعثة بشكل ملحوظ على تنفيذ ولايتها في حماية المدنيين من أي هجوم وشيك. إضافة إلى ذلك، فإن الهجمات المتعمدة على العملية المختلطة والتهديدات التي توجه لبعض القادة على الأرض تعرقل غالبا الدوريات التي تقوم العملية المختلطة بتسييرها إلى المناطق المعرضة للخطر، لا سيما ما يخضع منها لأطراف غير موقعة على اتفاق سلام دارفور لعام ٢٠٠٦.

٧٨ – وأعرب عن إدانتي الشديدة لاختطاف أربعة من مستشاري الشرطة التابعين للعملية المختلطة يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٠، وأهيب بجميع الأطراف في دارفور أن تضمن سلامة وأمن جميع موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وتقع المسؤولية الأساسية في هذا الصدد على عاتق الحكومة المضيفة، وستستمر العملية المختلطة في العمل مع حكومة السودان على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

٧٩ – ومن الأمور المشجعة أن الانتخابات التي أجريت في دارفور لم تشهد أعمال عنف خطيرة. فقيام أهالي دارفور بانتخاب القيادات هو خطوة هامة نحو إنهاء تهميش المنطقة. بيد أنه من المهم أن نذكر بأن عمليتي التعداد وتحديد الدوائر الانتخابية شهدتا مشاكل كبيرة في

دارفور. حيث لم تشمل عمليات تسجيل الناخبين قطاعات كبيرة من السكان، بما في ذلك أهالي المناطق التي يسيطر عليها المتمردون والعديد من المقيمين في مخيمات المشردين داخليا، نتيجة لانعدام الأمن، أو المقاطعة أو ما قيل عن عيوب شابت عمليات التسجيل. ومن ثم يظل من الضروري أن تجد حكومة السودان آليات لإدراج آراء هؤلاء الأشخاص في عمليات صنع القرار الوطني، بطرق من بينها المناقشات التي تجرى حاليا من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل.

٨٠ - ومن الأمور المشجعة في هذا الصدد التقدم الذي أحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير نحو تطبيع العلاقات التشادية - السودانية والذي سهل في المقابل إحراز تقدم في المفاوضات الجارية في الدوحة. وكانت مشاركة رؤساء السودان وتشاد وإريتريا وأمير قطر في حفل توقيع الاتفاق الإطاري بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة في شباط/فبراير في الدوحة، مؤشرا هاما على أن الالتزام السياسي الرفيع المستوى كان وسيظل مطلوبا كي يستمر إحراز التقدم. بيد أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله لكفالة تنفيذ تلك الاتفاقات وأن تؤدى إلى اتفاق سلام نهائي وشامل، ولكفالة أن تكون عملية السلام شاملة وأن تعبر عن مصالح أهالي دارفور.

٨١ - وقد أحطت علما في هذا الشأن بتعهد حزب المؤتمر الوطني الحاكم بأنه في حالة فوزه في انتخابات نيسان/أبريل، سيواصل مفاوضات الدوحة بين الحركات المسلحة وحكومة السودان. وأود أن أؤكد على أن اتفاق السلام النهائي لحل النزاع في دارفور، كي يكون دائما وفعالا، لا بد أن يكون شاملا جامعا لجميع الأطراف المعنية في دارفور، بما في ذلك المجتمع المدني. ولكي تكون الجولة المقبلة من المفاوضات مثمرة، يجب أن يبدي جميع الأطراف مرونة كبيرة وأن تكون لديهم رؤية سياسية.

٨٢ - ويشكل رفض عبد الواحد المستمر الانضمام إلى عملية الدوحة والتفاوض مع حكومة السودان، جنبا إلى جنب مع رفض حركته السماح للعملية المختلطة ووكالات الإغاثة الإنسانية بالوصول إلى المناطق التي يسيطر عليها، عقبات خطيرة تعترض سبيل عملية السلام في دارفور. لذا أكرر دعوتي مرة أخرى إلى عبد الواحد من أجل المشاركة في المفاوضات التي تجرى تحت إشراف كبير الوسطاء المشترك، وتيسير جهود المجتمع الدولي من أجل إنهاء معاناة أهالي دارفور. وأرحب في هذا الصدد بالجهود التي قام بها مؤخرا كلا من جبريل باسولي كبير الوسطاء المشترك وإبراهيم غمباري الممثل الخاص المشترك في محاولة لإقناع عبد الواحد بأن يغير موقفه، ويتبني موقفا أكثر إيجابية وأن ينضم إلى عملية السلام

لصالح أهالي منطقته، وأحث الدول الأعضاء التي يمكن أن يكون لها تأثير عليه أن تشجعه على الانضمام إلى محادثات الدوحة.

٨٣ - وأرحب بالخطوات التي اتخذتها حكومتا السودان وتشاد من أجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما ونشر قوة مراقبة مشتركة على الحدود. وهي أمور يمكن أن تحدث تحسنا ملحوظا في الوضع الأمني في غرب وشمال غرب دارفور. وقد أسهمت تلك التطورات الإيجابية إلى حد كبير بالفعل في التقدم الذي أحرز مؤخرا في عملية السلام وأود أن أشيد بالدور الذي لعبته تشاد في هذا الصدد. وأحث في الوقت ذاته حكومة السودان، بالتعاون مع السلطات التشادية، على اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهة حالة انعدام الأمن التي نجمت عن إعادة نشر جماعات المعارضة المسلحة التشادية بعيدا عن مناطق الحدود.

٨٤ - ولا يزال انتشار الأسلحة النارية بين الجماعات المختلفة في دارفور يشكل مسألة خطيرة. وفي حالة عدم معالجتها، ستظل تشكل تهديدا لاستقرار دارفور وخطرا يتمثل في تعذر احتواء المنازعات المحلية، كما كان الحال في النزاع بين المسيرية والنوايبه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما يؤدي إلى إزهاق الأرواح وتشريد المدنيين بغير داع. ومن المؤلم الإشارة إلى أن ١٨٢ مدنيا لقوا مصرعهم، خلال شهر آذار/مارس ٢٠١٠ وحده، نتيجة لهذه الاشتباكات. لذا يتعين في هذا الصدد تعزيز صلاحيات الآليات التقليدية لفض المنازعات. وقد تعاونت العملية المختلطة على نحو وثيق من جانبها، ومنذ نشأتها، مع المؤسسات المحلية لدعم جهودها في المحافظة على التعايش السلمي بين مختلف الجماعات. وقد تعززت تلك الجهود من خلال حدوث تعاون أكبر بين الزعماء التقليديين، والسلطات المحلية في الولايات، والجماعات المتضررة والعملية المختلطة.

٨٥ - وأرى بوادر مشجعة في التقدم الذي أحرزته العملية المختلطة نحو الانتشار الكامل في دارفور. وفي الوقت ذاته، ما زالت أوجه النقص المستمرة فيما يتعلق بالدعم الذاتي للوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة، تشكل تحديا للقدرات العملية للبعثة. وأوجه الشكر للبلدان المساهمة بقوات على التزامها بدعم العملية المختلطة، وأحث جميع البلدان المساهمة بقوات على أن تكفل اتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر المعدات والإمكانيات المطلوبة للبعثة.

٨٦ - وأرحب بالاتفاقات التي توصلت إليها قيادة جيش تحرير السودان/فصيل الإرادة الحرة، وحركة العدل والمساواة/جناح السلام، وجيش تحرير السودان/فصيل أبو القاسم لتنفيذ الخطط الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال وتسليم جميع الأطفال المرتبطين بجماعاتهم إلى الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه أناشد الجماعات المسلحة الأخرى والقوات الحكومية أن تشارك في الجهود التي تبذلها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور كي

تضع خطط عمل محددة المدة في أسرع وقت ممكن تمشيا مع قراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

٨٧ - وقد نجحت عمليات الإغاثة الإنسانية في دارفور في تثبيت الوضع فيما يتصل بقطاعات الأمن الغذائي والصحة والتغذية والمياه. وينبغي أن تتواصل عمليات الإغاثة الإنسانية، نظرا لأن الوضع لا يزال هشا بصفة عامة وأهيب بالمانحين أن يواصلوا تقديم التبرعات السخية للمساعدات الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ثمة حاجة للعمل مع مختلف الجماعات والسلطات السودانية من أجل إيجاد حلول دائمة، وليس للمشردين فحسب. وينبغي تكثيف الجهود لمساعدة المركز الحضرية النامية في دارفور على مواجهة التحديات المستقبلية في مجالي البيئة والخدمات الأساسية. وأرحب بالتزام المانحين، الذي تبدى خلال المؤتمر الذي عقد في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠ في القاهرة، من أجل الاستثمار في برامج الانتعاش المبكر في دارفور، جنبا إلى جنب مع استمرار المساعدات الإنسانية، دعما لدور الحكومة السودانية الرئيسي في هذا الموضوع.

٨٨ - ورغم أن استمرار الجهود الدولية لتحسين الأوضاع الإنسانية في دارفور أمر ضروري، تقع المسؤولية النهائية عن رفاه أهالي دارفور وعن سلامتهم وأمنهم على عاتق حكومة السودان. وسيكون من الضروري أن تستمر السلطات السودانية، على الصعيدين الوطني والمحلي، في الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغير ذلك من أشكال البنية التحتية في جميع أنحاء دارفور. ولكي تكون الانتخابات التي أُجريت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ جزءا هاما من عملية التحول الديمقراطي في السودان، يجب على من يتم انتخابهم أن يمثلوا بحق أهلهم في دارفور. وفي الوقت نفسه، سيكون من الضروري أن تجد حكومة السودان سبيلا للنظر بعين الاعتبار إلى أصوات أولئك الذين لم تتح لهم فرصة المشاركة في الانتخابات. وينبغي أن تحل المسائل المعلقة مثل الحصول على الأراضي والتعويضات والمصالحة من خلال عمليات شاملة لصنع القرار. وتقف العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مستعدة لتيسير تلك الجهود، والعمل على نحو وثيق مع النظراء الحكوميين والشركاء الدوليين.